العرب
الإثنين 2019/09/09
السنة 42 العدد 11462

الجزائر بين العناد والمنطق

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع مرور 29 أسبوعا على الحراك الشعبي الذي أدّى، بين ما أدّى إليه، إلى حرمان الحلقة الضيقة المحيطة بعبدالعزيز بوتفليقة من ولاية رئاسية خامسة. كانت هذه الحلقة التي حكمت الجزائر منذ صيف العام 2013 تاريخ تعرّض الرئيس الجزائري المستقيل لجلطة دماغية جعلت منه رجلا مقعدا، تسعى إلى ربح الوقت ليس إلّا. كان همّها محصورا في إدارة شؤون البلد بغطاء من رجل مريض على كرسي نقّال لا يستطيع توجيه خطاب إلى شعبه. لم تنجح الحلقة في إيجاد خليفة لبوتفليقة يؤمّنُ لأفرادها الضمانات المطلوبة لكلّ منهم بعد كلّ الارتكابات المالية وغير المالية التي حصلت بين 2013 و2019، وصولا إلى قرار ترشيح الرجل المريض والمقعد لولاية رئاسية خامسة.

وضع الحراك الشعبي، بتفاهم ضمني مع المؤسسة العسكرية، حدّا لمهزلة استمرّت أكثر مما يجب في بلد رفض فيه النظام القائم منذ العام 1965، تاريخ انقلاب هواري بومدين، القيام بأي إصلاحات في العمق تعالج الأزمات المستعصية التي تعاني منها الجزائر منذ استقلالها.

تكمن مشكلة الجزائر الآنيّة في التوفيق بين العناد من جهة، والمنطق والحكمة من جهة أخرى. كيف ردم الهوة بين منهجين يوجد تناقض كامل بينهما، على كل المستويات، في غياب شخصية قيادية تتمتع بالحكمة والروية وتؤمّن قاسما مشتركا بين المؤسسة العسكرية والحراك الشعبي؟

ما الذي يجري حاليا في الجزائر؟ ولماذا كلّ هذا الإصرار من ممثل المؤسسة العسكرية على إجراء انتخابات رئاسية في القريب العاجل؟ لماذا يمكن الكلام عن مرحلة جديدة؟ الجواب أنّ الجزائر دخلت مرحلة الرهان على أن الحراك الشعبي صار منهكا، وأنّ في استطاعة المؤسسة العسكرية الآن قطف ثمار انضمامها إلى المطالبين بقطع الطريق على ولاية خامسة لبوتفليقة.

تكمن مشكلة الحراك الشعبي في أنّه لم يصبح مُنهكا بعد، لكنّه لم يستطع في المقابل تشكيل قيادة سياسية تتكلم باسمه وتعرض مطالبه بوضوح. ثمة حاجة إلى شخصية قيادية تتجاوز الكلام العام عن تغيير النظام ودستور جديد قبل الانتخابات الرئاسية... هذا إذا كان مطلوبا بالفعل الدخول في حوار أو جدل مفيد مع المؤسسة العسكرية ممثلة بأحمد قايد صالح الذي تكمن أهمّيته في أن لا طموحات رئاسية لديه بعدما تجاوز الثمانين من العمر بقليل.

تبيّن بعد نصف سنة وبضعة أسابيع على انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر أن الحراك مستمرّ ولكن من دون قيادة قادرة على فرض نفسها من جهة، وأن المؤسسة العسكرية ما زالت صاحبة القرار في البلد من جهة أخرى.

بدل استمرار الانسداد السياسي القائم منذ فترة طويلة، ليس ما يمنع البحث عن مخرج بغية الوصول إلى مرحلة يمكن فيها البحث في العمق في المشاكل الضخمة والعميقة التي تعاني منها الجزائر. في مقدّم هذه المشاكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدّد بانفجار كبير في المستقبل، إضافة بالطبع إلى عقم النظام القائم الذي لم يكن في يوم من الأيّام سوى نظام قمعي يؤمن بشراء المواطن عن طريق قسم من الأموال التي تأتي من بيع النفط والغاز. أقام النظام الجزائري نظاما ريْعيّا ذا وجهين. الأوّل استرضاء المواطن عبر بعض التقديمات الاجتماعية، والآخر تمكّن مجموعات معيّنة تضم ضباطا ورجال أعمال وموظفين كبارا من جمع ثروات كبيرة بطرق أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها ملتوية.

تبدو الجزائر في حاجة إلى رئيس جديد ودستور جديد ونظام جديد، ولكن من يستطيع تأمين ذلك من دون هزيمة للحراك الشعبي أو للمؤسسة العسكرية التي استطاعت المحافظة على الجمهورية في "سنوات الجمر" بين 1988 و1998... وصولا إلى انتخاب عبدالعزيز بوتفليقة في ربيع 1999 بغية ضمان العودة إلى حال من السلم الأهلي نجح الرجل في تأمينها قبل مرضه وخطف شقيقه سعيد وآخرين رئاسة الجمهورية؟

ليس سرّا أن الجزائريين معروفون بعنادهم. هذا العناد كلّف الكثير في الماضي وما زال يكلّفهم الكثير. يكلّفهم، على سبيل المثال وليس الحصر، بقاء الحدود مغلقة مع المغرب منذ العام 1994 وذلك على الرغم من كلّ المبادرات المغربية من أجل إعادة فتح هذه الحدود. مثل هذا العناد مبرّر جزائريا لمجرّد أنّ إغلاق الحدود يمكن أن يسبب بعض الأذى للمغرب. يكفي أنّه يتسبب بمثل هذا الأذى كي تبقى الحدود مغلقة، علما أن المصلحة الأكبر في فتحها هي للجزائريين. هذا عقل يهدّم ولا يبني. هذا العقل الذي تحكّم بالنظام الجزائري هو العقل المطلوب تغييره، وهو العقل الذي يسعى الحراك الشعبي إلى التخلّص منه بغية نقل البلد إلى مرحلة جديدة تكون أبعد ما تكون عن عُقد الماضي.

لا يمتلك أي مسؤول جزائري جرأة الخروج من العناد والتصالح مع الواقع ومع كلّ ما هو حضاري في هذا العالم. هذا الجمود الذي يعبّر عنه العناد من تركة نظام هواري بومدين الذي أسّس لـ"سنوات الجمر". في مقابل هذا العناد الرسمي هناك أيضا وعي شعبي لضرورة تفادي أي مواجهات في الشارع، وذلك بسبب الخوف من تجربة "سنوات الجمر" التي كادت أن تقضي على ما بقي من مؤسسات الدولة. لعب هذا الوعي دورا كبيرا في اعتماد لغة المنطق والحكمة وتفادي أي انفجار في الشارع. في الواقع، أدّت لغة المنطق والحكمة إلى تفادي الجزائر السقوط في فخّ الفوضى التي تسبب بها "الربيع العربي" والتي قضت على بلد مثل ليبيا مثلا لم يعد معروفا هل ستقوم له قيامة يوما.

تكمن مشكلة الجزائر الآنيّة في التوفيق بين العناد من جهة، والمنطق والحكمة من جهة أخرى. كيف ردم الهوة بين منهجين يوجد تناقض كامل بينهما، على كل المستويات، في غياب شخصية قيادية تتمتع بالحكمة والروية وتؤمّن قاسما مشتركا بين المؤسسة العسكرية والحراك الشعبي؟

الأكيد أنه لا ينقص الجزائر رجال يتمتعون بالحكمة والخبرة. لا يمكن إلا الاعتراف بأنّ عبدالعزيز بوتفليقة استطاع في مرحلة معيّنة إعادة الأمل إلى الجزائريين وذلك في السنوات العشر الأولى من عهده. لكنّ بوتفليقة بقي، بدوره، أسير العناد. بقي أسير نظام هواري بومدين الذي أراد تقمّص شخصيته في ظروف مختلفة كلّيا عن ستينات وسبعينات القرن الماضي.

من الواضح أنّ تغييرا طرأ على المؤسسة العسكرية، أي على تفكير الذين يتحكمون بها. هل هذا كاف لإيجاد لغة تفاهم مع الحراك الشعبي الذي صارت الكرة في ملعبه؟

مثلما استطاع الحراك الصمود كلّ هذا الوقت، يفترض به تشكيل قيادة وإيجاد شخص يتحدّث باسمه تمهيدا لحصول نقلة نوعية. تتمثل هذه النقلة بالتوصل إلى اتفاق على خطوط عريضة للتغيير المفترض أن تشهده الجزائر اليوم قبل غد... تفاديا لكارثة أخرى تبدو منطقة شمال إفريقيا في غنى عنها!

الانتخابات الإسرائيلية وإطلاق المبادرة الأميركية.. المواجهة الأخيرة

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

أيام معدودة تفصلنا عن الحدثين اللذين قد تغيران الوضع السياسي والأمني الذي ساد في العقد الأخير في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث يطلق الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية العنان للبدء في تنفيذ المبادرة الأميركية لمحاولة التوصل إلى سلام منشود بين هذين العدوين اللدودين.

من الضروري أن نشير هنا إلى ملاحظتين أساسيتين تتعلقان بالحدثين ذاتيْ التأثير المباشر على الجهود الأميركية وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية في المسيرة الوعرة لتحقيق السلام المنشود.

تتعلق الملاحظة الأولى بأن المبادرة ليست مشروعا أميركيا رسميا مرتبطا بقرارات وموافقات مجالس تشريعية أو تنفيذية أو هيئات حكومية مثل وزارة الخارجية أو الدفاع، بل هي مُقترح رئاسيّ أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب ويستطيع، منفردا، إلغاءه أو تأجيله أو تعديله كما يشاء ويرى.

كما أن هذا الجهد الرئاسي لا يلزم أي رئيس أميركي منتخب آخر في حال فشل الرئيس ترامب في النجاح لفترة رئاسية ثانية في العام المقبل، أو تدهور الأوضاع في إحدى الأزمات الأخرى، مثل الأزمة الأميركية الإيرانية، أو أن يصرّ الجانب الفلسطيني على رفض التعامل مع المبادرة ومناقشة شروطها التي يتوقع الفلسطينيون أن تكون الأسوأ على أحسن حال.

تتعلق الملاحظة الثانية بالتردد والتأجيل بشكل مريب في إعلان بنود المبادرة الأميركية، وتقديم الجزء المالي والاقتصادي في اجتماع المنامة، والصمت المطبق من جميع الأطراف، ما عدا الطرف الفلسطيني في التعليق على بعض البنود التي تم تسريبها بالقبول أو الرفض.

يبدو اليوم السبب واضحا ويتلخص في محاولة تجنب أن تصبح بنود المبادرة الأميركية مجال خلافات ومزايدات ومواقف في الانتخابات الإسرائيلية القادمة، قد تضر أو تنفع المتزاحمين على تبوؤ منصب رئيس الوزراء في إسرائيل، وتلبية فيما يبدو لطلب المرشح بنيامين نتنياهو بالذات.

يختلف تماما إعلان بنود واقتراحات المبادرة ونتنياهو رئيس للوزراء، عن كونه مجرد مرشّح للمنصب، ويتحتم عليه أن يبدي الرأي في بعض البنود التي يختلف عليها جمع الناخبين. هل هناك اختلاف بين الأحزاب الإسرائيلية حول بنود المبادرة؟

يعتقد العديد من المراقبين أن فشل نتنياهو في الفوز بمنصب رئيس الوزراء سوف يعكس الشكوك في إمكانية نجاح المبادرة الأميركية.

الموقف الإسرائيلي تجاه المبادرة بعد إعلانها، سواء نجح نتنياهو أو أحد منافسيه، لن يفرض تغييرا أو تعديلا عليها. فقد أعطت تلك المبادرة الحد الأعلى لما تريده إسرائيل.

لكن هناك لغطا في فريق نتنياهو يتعلق بعدم الموافقة على بعض بنود المبادرة فيما يتعلق بالذات بربط الأراضي الفلسطينية أو ما تبقى منها، بأراضي قطاع غزة بشكل يضمن سهولة التنقل، وبالتالي تدعم السيطرة للسلطة الوطنية في ذلك القطاع.

هذا إلى جانب اعتراض فريق نتنياهو على الانسحاب من بعض المستوطنات غير القانونية المتواجدة في الضفة الغربية. لكن من الثابت أنه لن تتم إضافة مكاسب جديدة لإسرائيل.

ومن المتوقع أيضا أن لا يكون هناك تباين في الموقف الإسرائيلي بين مرشح وآخر نتيجة للهيمنة الأميركية الكاملة على إعداد وتنفيذ مبادرة الرئيس ترامب.

المشكلة، كما كانت دائما، تكمن في الموقف الفلسطيني. هل لدى الفلسطينيين الحد الأدنى من القناعة بأن هناك فرصة يمكن الاستفادة منها من تلك المبادرة؟

الإجابة واضحة لا تحتاج إلى دليل، وقد عبّر عنها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوضوح لا يحتاج إلى تفسير. لكن التساؤل التالي هو كيف سيتفادى الفلسطينيون النتائج المدمّرة لرفضهم المبادرة، وهذه النتائج التي ستحقق للإسرائيليين التمتع بكل المزايا التي منحتها لهم مبادرة الرئيس ترامب دون أن يدفعوا بالمقابل أي ثمن لها؟

أمام القيادة الفلسطينية خياران لا ثالث لهما. إما الاستمرار في المقاطعة والتقوقع تجاه الخطوة الأميركية العدائية ليس للسلطة الوطنية الفلسطينية فحسب بل وللشعب الفلسطيني والأمة العربية والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات التي تمت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أو أن تعمل مع أصدقائها من الدول لتشكيل رأي عام دولي وموقف معلن يتبنى دعم مفاوضات فلسطينية إسرائيلية بإشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام مقبول من الطرفين. سلام يقوم على أسس حل الدولتين واتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي لعام 1993 والمبادرة العربية لعام 2002. وسوف تدعم معظم دول العالم هذا الموقف.

الفلسطينيون لا يستطيعون وحدهم وقف الخطر الداهم القادم من الولايات المتحدة. ويتحتم عليهم أن يحثّوا دول العالم على الوقوف إلى جانبهم في كفاحهم من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل

لقد تعمّد نتنياهو مقابلة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الدولة الأقرب للولايات المتحدة والأكثر مسؤولية عن التطورات التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى ما هو عليه الآن، في لندن الأسبوع الماضي، في أسوأ الأحوال والضعف اللذين يعاني منهما جونسون في موضوع الانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي.

لم يتأخر رئيس وزراء بريطانيا في الإعلان عن أن هدف بريطانيا "كان ولا يزال هو حل الدولتين"، وأنها "تنتظر مقترح واشنطن للتوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني يعالج مخاوف الطرفين". فإذا كانت بريطانيا تدعم هذه الأسس لسلام فلسطيني إسرائيلي فإن غالبية دول العالم لا تمانع في إبداء رأيها في هذا الموضوع.

لا يمكن للفلسطينيين وقياداتهم قبول المبادرة وفق ما تناثر عنها من معلومات. ولا يمكن للدول العربية والإسلامية والصديقة أن تقبل تلك المبادرة أيضا، ولن يتطوع أي من تلك الدول لإقناع الفلسطينيين بقبولها.

لكن على الفلسطينيين أن يشاركوا بل ويقودوا تشكيل رأي عام دولي حول أفكار فلسطينية مقبولة دوليا، رأي عام يدعم موقف التصدي للخطوة الأميركية الخطيرة والعدائية للشعب الفلسطيني.

كان من المفروض أن تعبّر القيادات الفلسطينية علنا عن شكرها وتأييدها لما قاله رئيس الوزراء البريطاني، وتدعو دول العالم إلى التعبير عن دعمها للتوصل إلى سلام على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية واتفاقات السلام والمبادرة العربية.

الفلسطينيون لا يستطيعون وحدهم وقف الخطر الداهم القادم من الولايات المتحدة. ويتحتم عليهم أن يحثّوا دول العالم على الوقوف إلى جانبهم في كفاحهم من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل، ويشارك العالم الشعب الفلسطيني في رفض الحلول المنحازة والجائرة على حقوق الفلسطينيين وحريتهم ومستقبلهم.

يتطلب هذا الجهد من الفلسطينيين المبادرة والعمل والمشاركة الإيجابية، وليس المقاطعة والابتعاد. وقد يترك الإصرار على التفرد ومجرد الرفض الفلسطينيين في النهاية بمفردهم.